بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع)

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

يسرنا أن نعرض لكم النتائج المالية لبنك رأس الخيمة الوطني ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين باسم "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠١٥ . بلغ صافي الربح خلال العام ١،٤٠٥,٣ مليون درهم، مما يعادل انخفاضاً هامشياً قدره ٤٩,٣ مليون درهم عن السنة الماضية، مما يرسخ المكانة الرائدة للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث متوسط العائد على الموجودات البالغ ٣,٧٪، ومتوسط العائد على حقوق المساهمين البالغ ١٩,٣٪. كما بلغ إجمالي الموجودات ٤٠,٦ مليار درهم بزيادة قدرها ١٦,٤٪ قياساً بالمستوى المسجل حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. وحققت القروض والسلفيات نمواً بنسبة ١٠,٦٪ قياساً بالعام الماضي، حيث أغلقت عند ٢٨,٥ مليار درهم.

الأداء المالي

يرجع الانخفاض البالغ ٤٩,٣ مليون درهم في صافي الأرباح لعام ٢٠١٥ عن عام ٢٠١٤ أساساً إلى الزيادة بمبلغ ٤٦٠,١ مليون درهم في مخصص انخفاض قيمة القروض وانخفاض قدره ١٢,٦ مليون درهم في إيرادات الاستثمار. ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة ١٠,٨٪ في حين أن المصاريف التشغيلية انخفضت بمبلغ ٢٦,٧ مليون درهم، بانخفاض قدره ١,٨٪ مقارنة بالعام السابق. وانخفضت المصاريف التشغيلية أساساً بسبب الانخفاض في تكاليف الموظفين من مصادر خارجية، ومصاريف التسويق، وتكاليف الاستهلاك. ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خسائر انخفاض القيمة بمبلغ ٤١٠,٨ مليون درهم، بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ٢٠١٤، وقد قابلها زيادة قدرها ٤٦٠,١ مليون درهم في مخصصات انخفاض قيمة القروض، بزيادة قدرها ٧٧,٣٪ عن العام السابق، وذلك نتيجة التخلف الكبير عن السداد في منتجات القروض غير المضمونة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاعات الخدمات المصرفية التجارية.

يرجع السبب الرئيسي في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بمبلغ ٣٨٤,١ مليون درهم لتصل لمبلغ ٣,٩ مليار درهم إلى زيادة قدرها ٢٩١,١ مليون درهم في إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي مقارنة بالعام السابق. ارتفع صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي إلى ٣ مليارات درهم. كما ارتفعت إيرادات الفوائد من القروض التقليدية والاستثمارات بنسبة ٤,٢٪ عن العام الماضي، في حين أن تكاليف الفوائد على الودائع والقروض التقليدية ارتفعت بنسبة ٨,١٪. بلغ صافي الإيرادات من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بمبلغ ١٩١,٤ مليون درهم ليتماشى مع الزيادة في محفظة التمويل الإسلامي.

ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بمبلغ ٩٣ مليون درهم لتصل إلى ٨٩٠,٩ مليون درهم، مدعومة بمبلغ ٣٧,٥ مليون درهم يمثل الإيرادات من قطاع التأمين منذ الاستحواذ على شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين ش.م.ع في مايو ٢٠١٥. كانت هناك زيادة بمبلغ ٣٠,٧ مليون درهم في الإيرادات التشغيلية الأخرى وزيادة بمبلغ ٢٩,٣ مليون درهم في صافي إيرادات الرسوم والعمولات مقارنة بعام ٢٠١٤. كما ارتفعت إيرادات الصرف الأجنبي والمشتقات المالية بمبلغ ٨,١ مليون درهم، وانخفضت إيرادات الاستثمار بمبلغ ١٢,٦ مليون درهم عن العام السابق. كان الانخفاض في إيرادات الاستثمار بسبب مصروف الانخفاض في قيمة محفظة استثمارات الأسهم على عكس العام السابق الذي حقق أرباحاً.

انخفضت التكاليف التشغيلية بمبلغ ٢٦,٧ مليون درهم، بانخفاض قدره ١,٨٪ عن عام ٢٠١٤. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض بمبلغ ١٠,٥ مليون درهم في تكاليف الموظفين من مصادر خارجية وبمبلغ ٢,٨ مليون درهم في تكاليف التسويق. كما كان هناك انخفاض قدره ٦,٨ مليون درهم في تكاليف الاستهلاك. وإلى جانب الزيادة في إجمالي الإيرادات التشغيلية، انخفض معدل التكلفة إلى الدخل للمجموعة إلى ٣٧,٥٪ مقارنة مع ٤٢,٣٪ للعام السابق.

بلغ معدل القروض والسلفيات المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلفيات نسبة ٣,٢٪ مقابل ٢,٤٪، وبلغ معدل خسائر الائتمان الصافية إلى متوسط القروض والسلفيات نسبة ٣,٨٪ مقارنة مع ٢,٥٪ في العام السابق. رصدت المجموعة مخصصات جيدة ضد خسائر القروض بمعدل تغطية متحفظ لخسائر القروض بنسبة ٨١,٤٪ مقارنة مع ٨٧,١٪ في نهاية عام ٢٠١٤، ولا يأخذ هذا المعدل بعين الاعتبار العقارات المرهونة وغيرها من أصول الضمانات المتوفرة عن القروض. وبالإضافة إلى ذلك، لدى البنك احتياطي نظامي غير قابل للتوزيع لمخاطر الائتمان بما يعادل ١,٥٪ من الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان، والتي تبلغ ٣٧٧ مليون درهم. وإلى جانب هذا الاحتياطي، فإن معدل تغطية المخصصات قد ارتفع إلى ١٢٢,٧٪.

ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١٦,٤٪ ليصل إلى ٤٠,٦ مليار درهم مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٤، والجزء الأكبر منها قادم من إجمالي القروض والسلفيات والقروض للبنوك التي ارتفعت بمبلغ ٢,٧ مليار درهم و١,٦ مليار درهم على التوالي. كما ارتفعت قروض قطاع الخدمات المصرفية للشركات بنسبة ١٣٨,١٪ بمبلغ ١,٤ مليار درهم عن العام السابق. كما زادت محفظة القروض لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد التي تشمل القروض التجارية الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ١,٣ مليار درهم مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويواصل قسم الصيرفة الإسلامية "أمل" نموه محققاً زيادة قدرها ١,١ مليار درهم في محفظة التمويل، بزيادة قدرها ٣٣,٢٪ عن السنة الماضية.

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٧,٨ مليار درهم مقارنة مع عام ٢٠١٤. وجاء هذا النمو بشكل رئيسي بسبب ارتفاع قدره ٢,٥ مليار درهم في الودائع تحت الطلب و٦٥٣,٢ مليون درهم في الودائع لأجل. كما ارتفعت ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بمبلغ ٨٩٩,٢ مليون درهم لتصل إلى ٣,٥ مليار درهم مقارنة بالعام السابق.

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، أصدرت المجموعة بنجاح شريحة ثانية من السندات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار برنامج السندات المتوسط الأجل بمبلغ مليار دولار أمريكي بعلاوة قدرها ١٠٠,٨٧٥٪ من خلال شركته التابعة شركة راك للتمويل كايمان المحدودة، وذلك للاستفادة من فرص التمويل منخفضة التكلفة في سوق السندات والتصدي بشكل استباقي لاختلاف فترات القروض طويلة الأجل باستخدام الودائع قصيرة الأجل. وقد أصدرت المجموعة حتى الآن سندات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار برنامج المليار دولار أمريكي. تستحق هذه السندات في عام ٢٠١٩ وتحمل سعر فائدة ثابت قدره ٣,٢٥٪ سنوياً. تدفع الفائدة على هذه السندات متوسطة الأجل بنهاية كل ستة أشهر.

وافق مساهمو البنك خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٤ على الاستحواذ على حصة الأغلبية في شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين بسعر نقدي قدره ٣,٦٤ درهم للسهم الواحد. وقد حصل البنك على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٥ على المضي قدماً بتقديم عرض شراء الأسهم إلى مساهمي الشركة. وفي مايو ٢٠١٥، قام البنك بتقديم عرض عام لمساهمي الشركة لشراء أسهمهم بسعر نقدي قدره ٣,٦٤٠ درهم للسهم الواحد. وقد وافق ٧٩,٢٣٪ من مساهمي الشركة على هذا العرض وبتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٥ استحوذ البنك على حصة ٧٩,٢٣٪ من الشركة التي اعتبرت شركة تابعة للبنك منذ ذلك التاريخ.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (تابع)

بلغ الشق الأول من رأس مال البنك وفقاً لاتفاقية بازل ٢ بعد الأخذ في الاعتبار الأرباح لعام ٢٠١٥ وتوزيعات الأرباح المقترحة ما نسبته ٢٤,٤٪ في نهاية العام (بناء على موافقة المساهمين ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، مقارنة بنسبة ٢٦,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤، في مقابل الحد الأدنى البالغ ١٢٪ المقرر من قبل المصرف المركزي، مما يبرهن على أن هذا المستوى من رأس المال يوفر للبنك مع متسعاً للنمو في عام ٢٠١٦. بلغ معدل الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية في نهاية السنة ما نسبته ١٩,١٪، مقارنة بنسبة ٢٠,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٤، كما بلغ معدل السلفيات إلى الموارد المستقرة ما نسبته ٨٣,٣٪ مقارنة بنسبة ٨٧,٩٪ في نهاية ٢٠١٤.

التصنيف الائتماني

إن البنك مصنف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، ودرجات التصنيف كالتالي:

وكالة التصنيف	أخر تحديث	الودائع	النظرة المستقبلية
موديز	سبتمبر ٢٠١٥	Baa1 / P-2	مستقرة
فيتش	أغسطس ٢٠١٥	BBB+ / F2	مستقرة
كفاءة رأس المال	أغسطس ٢٠١٥	A2 / -A	مستقرة

توزيعات ومخصصات الأرباح

أقترح أعضاء مجلس الإدارة، في اجتماعهم المنعقد بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٦ بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٠٪. يرى المديرون أن البنك في وضع جيد لمواجهة التحديات المستمرة خلال عام ٢٠١٦. وبموجب هذا الاقتراح فإن نسبة ٤٠٪ من صافي الأرباح لمساهمي البنك سوف يتم الاحتفاظ بها ضمن حقوق المساهمين بالبنك، وبالتالي زيادة رأس المال والاحتياطيات بما يعزز من الوضع العام للبنك ودعم نموه في المستقبل.

كما اقترح أعضاء مجلس الإدارة زيادة الاحتياطي العام للمخاطر المصرفية بمبلغ ١٠٠ مليون درهم، واحتياطي مخاطر الائتمان بمبلغ ١٠٠ مليون درهم، واحتياطي مخاطر الائتمان التنظيمي بمبلغ ٤٣ مليون درهم وصولاً لنسبة ١,٥٪ من إجمالي موجودات البنك المرجحة بمخاطر الائتمان. سوف تعمل هذه التدابير على زيادة حقوق مساهمي البنك إلى ٦,٨ مليار درهم بعد دفع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة. يتم عرض جدول مفصل عن المخصصات في الإيضاح رقم ١٤ من البيانات المالية.

المستجدات في عام ٢٠١٥:

- إصدار سندات إضافية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل.
- تعيين معالي محمد عمران الشامسي، رئيساً جديداً لمجلس الإدارة.
- الاستحواذ على حصة ٧٩,٢٣٪ من شركة رأس الخيمة الوطنية للتأمين.
- الدخول مرة أخرى في قطاع الخدمات المصرفية التجارية لتنويع محفظة المخاطر البنك.
- تدشين خدمة راك إيليت للخدمات المصرفية المميزة.
- اعتماد الأيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لفروع البنك ومركز الاتصال الداخلي من شركة كيو سي اس منجمنت الخاصة المحدودة لنظام إدارة الجودة الأيزو ٩٠٠١:٢٠١٥.
- تطبيق نظام راك موني ترانسفير الجديد لتحويل الأموال مع إمكانية التحويل للهند.
- إطلاق ثلاثة أنواع جديدة من بطاقات الائتمان ماستر كارد RAKBANK World، Red Tap & Go، Kalyan Jewellers.
- تصميم شعار جديد وتطوير العلامة التجارية للبنك.

الجوائز في عام ٢٠١٥:

- أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط لشركة راك للتمويل من ذي آسيان بانكر الشرق الأوسط لمنتجات التجزئة.
- أفضل مبادرة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول عن موبايل كاش (MobileCash) من ذي آسيان بانكر الشرق الأوسط لمنتجات التجزئة.
- أفضل خدمة عملاء مبتكرة عن المحادثة عبر الإنترنت (Web-Chat) في فئة الجوائز الأوليمبية من إثوز الإمارات.
- أفضل تطبيق هاتفي في فئة الجوائز الأوليمبية من إثوز الإمارات.
- أفضل حلول بطاقات ائتمان عن بطاقات ائتمان ماستر كارد العالمية من منتدى ماستر كارد للابتكار.
- جائزة الابتكار في خدمات العملاء في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من جينسس جي. فورس.

النظرة لعام ٢٠١٦

بالنظر إلى المستقبل، فإن البنك سيواصل التزامه بتحقيق النمو القوي والمستدام في جميع القطاعات وعلي مستوى الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخزينة والتأمين. كما سيركز البنك بشكل أكبر على تحسين سبل التعاون والترابط داخل البنك لرفع الكفاءة مع المحافظة على تنويع مصادر الدخل. ومن خلال القيام بذلك، فإننا نهدف إلى تقديم خدمة أفضل لعملائنا من خلال منحهم تجربة سلسة عبر المنتجات والخدمات المتنوعة التي يقدمها البنك بفضل الأساليب الرائدة في خدمة العملاء، والابتكار، والسهولة والبساطة. كما سنواصل تعزيز قدرتنا على مواجهة أي تحديات في المستقبل.

معالي محمد عمران الشامسي

رئيس مجلس الإدارة
لصالح وبالنيابة عن مجلس الإدارة
٢ فبراير ٢٠١٦